مدخل مفاهيمي في البورصة (دراسة حالة الجزائر)

تشهد بورصة الأوراق المالية على صعيد بنيتها تطورات عديدة شكلت عاملا في جذب العديد من المستثمرين واتاحة فرصا للتعامل بمختلف الأوراق المالية، بالإضافة الى مجموعة من الوظائف التي سنحاول التعرف اليها من خلال النقاط التالية:

1. تعريف بورصة الأوراق المالية

يمكن تعريف بورصة الأوراق المالية كما يلي:

- **بورصة الأوراق المالية** هي: سوق منظمة تتداول فيها الأسهم والسندات وتتحدد فيها الأسعار وفقا للعرض والطلب؛
- **بورصة الأوراق المالية** هي: سوق منظمة لتداول الأوراق المالية، يحكم المتعاملين فيها تشريعات ولوائح معينة، تقوم على ادارتها هيئة تتولى الاشراف على تنفيذ اللوائح والتشريعات؛
- **بورصة الأوراق المالية** هي: المكان الذي تعقد فيه اجتماعات دورية في مواعيد معينة من أجل القيام بعمليات شراء وبيع الأوراق المالية.

2. وظائف بورصة الأوراق المالية

تتمثل أهم وظائف بورصة الأوراق المالية فيما يلي:

- ✓ جمع المدخرات المالية وتوجيههما نحو مختلف المشاريع الاستثمارية.
- ✓ تيسير سبل البيع والشراء بين المتعاملين والمحافظة على قدر معين من السيولة.
- ✓ نشر الوعي الاستثماري بين المدخرين والمستثمرين.
- ✓ ضمان استمرارية السوق من خلال ايجاد مشترين وبائعين دائمين.
- ✓ تخفيض تكاليف انتقال الاموال بين المستثمرين.
- ✓ المساعدة على التوقع باتجاهات الاسعار وحجم الاستثمار في المستقبل.
- ✓ توفير المعلومات وتحقيق عوائد لكل من المدخرين والمستثمرين.

3. نشأة بورصة الجزائر

منذ حصول الجزائر على الاستقلال سنة 1962 والى غاية سنة1988 كانت الجزائر تتبنى النظام الاشتراكي الذي يتميز بسيطرة القطاع العام على المشاريع الاقتصادية، الأمر الذي يفرض بطبيعة الحال تحمل الدولة عبئ توفير رؤوس الأموال لهذه المشاريع ومتابعتها ودعمها وانقاذها في كثير من الأحيان، ومع التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي كان من الضروري قيام الجزائر بإصلاحات تمكنها من التماشي مع هذه التطورات، ففي سنة1988 منحت الدولة الاستقلالية للمؤسسات العمومية، كما أعلنت الدولة في بداية سنة 1990 انتقال اقتصادها من اقتصاد موجه الى اقتصاد السوق، مما غير الوضع القانوني للمؤسسات العمومية التي أصبحت شركات أسهم وأوكلت عملية

تسيرها الى صناديق المساهمة وبالتالي توقف الدولة عن تمويل المشاريع مما جعل هذه الأخيرة تعتمد على طرق التمويل التقليدية أي عن طريق البنوك.

صدرت عدة قوانين تدعم فكرة انشاء بورصة الأوراق المالية، ففي بداية 1990 خلق كيان يشبه البورصة تحت اسم **شركة القيم المنقولة**، حيث استعمل المشرع في هذا القانون تسمية القيم المنقولة بدلا من كلمة بورصة القيم المنقولة لأنه لم يكن يوجد نظام متكامل ومحكم من شأنه تنظيم بورصة حقيقية، وبمجرد قيام المشرع الجزائري بتعديل القانون التجاري المتضمن احكام خاصة بشركات المساهمة والقيم المنقولة أصبحت الأرضية التشريعية جاهزة لاحتواء بورصة حقيقية ذات نظام متكامل، فصدر المرسوم التشريعي رقم 93/ 10 المؤرخ في 23 ماي1993 حيث تضمن نص المادة ما يلي: تؤسس **بورصة القيم المنقولة** وتعد اطارا لتنظيم وسير العمليات فيما يخص القيم المنقولة التي تصدرها الدولة والأشخاص الاخرين من القانون العام والشركات ذات الأسهم

وفي سنة 1996 تم التجهيز التام لإنشاء بورصة القيم من الناحية التنظيمية والقانونية حيث تم:

- ✓ وضع نص قانوني لإنشاء وتنظيم هذه البورصة
- ✓ أصبح للبورصة مكان مادي بغرفة التجارة

ومع بداية 1997 تم اختيار الوسطاء في البورصة بمسؤولية لجنة تنظيم ومراقبة عملياتها

لكن الافتتاح الرسمي والفعلي لبورصة الجزائر تم يوم 17 ديسمبر 1997 بمقرها المادي بالغرفة الوطنية للتجارة بالعاصمة.

4. أقسام بورصة الجزائر

تتكون بورصة الجزائر من سوقين هما:

1.4 سوق سندات رأس المال:

والذي يتضمن:

✓ **السوق الرئيسية** :الموجهة للشركات الكبرى .ويوجد حالياً أربعة (04) شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي:

- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني.
- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي : الناشطة في قطاع السياحة،
- أليانس للتأمينات : الناشطة في قطاع التأمينات،
- مؤسسة بيوفارم : الناشطة في القطاع الصيدلاني.

✓ **سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة** :وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01-12 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق 12 يناير 2012 ، المعدّل والمتمّم للنّظام رقم 03-97 المؤرخ في 17 رجب 1418 الموافق 18 نوفمبر 1997المتعلّق بالنّظام العام لبورصة القيم المنقولة) صادر في الجريدة الرسمية رقم 41 بتاريخ 15 يوليو2012

ويمكن لهذه السوق أن توفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند انطلاقتها مصدراً بديلاً للحصول على رؤوس أموال ما يتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق مُحكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم.

AOM Invest هي الشركة الوحيدة المدرجة في هذه السوق.

2.4 سوق سندات الدين :

والتي تتكون من:

- ✓ **سوق سندات الدين** التي تصدرها الشركات ذات الاسهم.
- ✓ **سوق كتل سندات الخزينة العمومية** (OAT) المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية، وتأسست هذه السوق في سنة 2008 وتحصي حالياً أكثر من 25 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 400 مليار دينار جزائري.